

أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري للجزائر خلال الفترة (1986-2018)
The impact of exchange rate changes on Algeria's current account (1986-2018)

عبد الوهاب زنقيله¹، محمد براهيم مادي²

¹ محبر دور الجامعة والمؤسسة الاقتصادية في التنمية المحلية المستدامة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (الجزائر)

² محبر الصناعة، التطور التنظيمي للمؤسسات والإبداع

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2020/06/28 ؛ تاريخ المراجعة: 2020/07/28 ؛ تاريخ القبول: 2020/08/04

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى البحث في أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري - كأحد أدوات السياسة الاقتصادية - على الحساب الجاري لميزان المدفوعات، والعلاقة التي تربطهما خلال الفترة (1986-2018)، وهي الفترة التي عرفت فيها الجزائر عدة تغيرات في مجال سياسة الصرف إضافة إلى النتائج والتغيرات التي مست رصيد الحساب الجاري ومختلف بنوده. وبناء على الأدوات الإحصائية والقياسية المتبعة في الدراسة، خلصت إلى أن التغيرات التي عرفها رصيد الحساب الجاري للجزائر لم تكن نتيجة لتغيرات سعر الصرف، وإنما لعوامل أخرى، لذلك فإن الأهداف المرجوة من عملية تخفيض قيمة الدينار الجزائري لم تتحقق، وذلك لعدم توفر شروط نجاحها، كما أن النتائج القياسية خلصت إلى أنه توجد علاقة توازنية طويلة المدى بينهما، إلا أنها ضعيفة التأثير.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، تخفيض العملة، حساب جاري، تكامل مشترك.

تصنيف JEL: C12؛ F31؛ F32.

Abstract: The objective of this study was to examine the impact of changes in the exchange rate of the Algerian dinar -as one of tools economic policy- on the current account to the balance of payments, and the relationship between them, during the period 1986-2018, this stage that Algeria has witnessed several changes in the area of exchange policy, in Addition to the results and changes that have affected the balance of the current account and its various components. Based on the statistical and standard tools used in the study, it concluded that the changes in the current account were not due to exchange rate changes, but to other factors. Therefore, the desired objectives of the devaluation of the Algerian dinar have not been achieved, this is due to lack of conditions for its success, and also the standard results concluded that there is long-term equilibrium relationship between them. But it is of Low impact

Keywords. exchange rate, currency devaluation, current account, co-integration

Jel Classification Codes : C12 ; F31;F32.

* Corresponding author, e-mail: ab_zen@yahoo.fr

1- تمهيد :

تشير العديد من الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة صلة بين أسعار الصرف والحساب الجاري أو ميزان المدفوعات بصفة عامة، حيث تعمل السلطات النقدية في العديد من الدول التي تعرضت إلى الاختلالات الخارجية إلى استخدام سياسة الصرف كأحد الوسائل للتأثير على المعاملات التجارية الخارجية، وبالتالي التخفيف من حدة الاختلالات وصولاً إلى التوازنات المستهدفة.

وبعد الأزمة التي شهدتها العالم سنة 1986 نتيجة تدهور أسعار المحروقات، سعت العديد من الدول النامية، خاصة النفطية منها التي عانت اقتصادياً جراء تلك الأزمة، إلى التفكير في إصلاحات جذرية تمس مختلف مجالات الاقتصاد، وسلكت الجزائر نهج هذه الدول، نتيجة للأضرار التي عرفت آنذاك، وذلك من خلال الإصلاحات المتبعة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وذلك بالتركيز على امتصاص اختلال التوازنات النقدية والمالية الكلية، لأجل تحقيق الاستقرار؛ وبالتالي جاءت سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي في إطار الاتفاقات المبرمة معه، تصب في هذا الاتجاه، وهو تحقيق التوازن الخارجي من خلال رفع حجم الصادرات وتقليص الواردات.

وهذا ما يدفع لطرح السؤال الرئيسي التالي: ما أثر التغيرات التي عرفها الدينار الجزائري على رصيد الحساب الجاري، وما مدى نجاعة تلك التخفيضات في تحقيق الأهداف المرجوة منها خلال الفترة 1986-2018؟

وبناء على السؤال الرئيسي نطرح الفرضيات التالية:

- H_0 : لا توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين سعر الصرف والحساب الجاري للجزائر

- H_1 : توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين سعر الصرف والحساب الجاري للجزائر

أهمية الدراسة: يعتبر البحث في العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والحساب الجاري للجزائر من الأهمية بمكان، حيث تتجلى هذه الأهمية أكثر عندما يتم التركيز على التغيرات الحاصلة في سياسات الصرف ومحاولة معرفة مدى التأثير الناجم عنها، إضافة إلى أهمية التوازن المحقق في الحساب الجاري للجزائر والتغيرات الحاصلة في مكوناته.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذا البحث إلى:

- معرفة التغيرات الحاصلة في الحساب الجاري وفي سعر الصرف الجزائري

- الإحاطة بمختلف التغيرات الحاصلة في سعر الصرف الناتجة عن جملة السياسات الاقتصادية المتبعة

- محاولة معرفة أثر التغيرات الحاصلة في سعر الصرف على الحساب الجاري وقياس العلاقة بينهما وتفسير دلالاتها

منهج الدراسة: للإجابة عن إشكالية الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل نتائج متغيرات الدراسة، كما اعتمدنا في الجانب التطبيقي على الأسلوب الإحصائي القياسي من أجل إجراء الدراسة القياسية وتحديد علاقة واتجاه أثر المتغير المفسر على المتغير التابع وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10.

1.1- الدراسات السابقة :

لقد تطرقت العديد من الدراسات إلى موضوع العلاقة بين تغيرات سعر الصرف والحساب الجاري، وذلك إما بصفة مباشرة، أو عن طريق التطرق إلى ميزان المدفوعات بصفة عامة والذي يحوي بدوره الحساب الجاري كجزء مهم ضمن مكوناته، أو بالتطرق إلى الميزان التجاري الذي يعبر عن الجزء الأساسي للحساب الجاري خاصة لدى الدول النامية والنفطية. ونذكر منها على سبيل المثال:

1- Jireh Tan (2010), Exchange Rates and the Current Account Balance: A Case Study of the Yen,

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة دور أسعار الصرف في تخفيف العجز في الحساب الجاري، وذلك بالتركيز على تجربة اليابان مع الولايات المتحدة الأمريكية، وحاول الباحث إثبات أن سعر الصرف لم يكن سبب الاختلالات في الحساب الجاري فيما بين الدولتين، وذلك من خلال البحث في تاريخ العلاقة التجارية بينهما، وتوصل إلى أن مراقبة مستوى الفائض أو العجز فقط في الحساب الجاري، ليس كافياً للحكم فيما إذا كانت هناك مبالغة في تقدير قيمة العملة، وأن عجز ميزان الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية جاء نتيجة لتدني معدلات الادخار، ولم يكن بسبب المبالغة في تقدير قيمة العملة (الدولار).

2- Isabelle Méjean, Pau Rabanal, and Damiano Sandri (2011), Current Account Rebalancing and Real Exchange Rate Adjustment between the U.S. And Emerging Asia, International Monetary Fund Working Paper.

من أجل إعادة توازن الحساب الجاري وتعديل سعر الصرف الحقيقي، حددت هذه الورقة البحثية التعديل المطلوب في شروط التجارة وأسعار الصرف الحقيقية في نموذج اقتصاد مفتوح من ثلاث دول هي الولايات المتحدة والصين وآسيا الناشئة الأخرى. إذ ينطوي انخفاض عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة مقابل آسيا الناشئة على تحول في الطلب من الولايات المتحدة إلى السلع التجارية الناشئة في آسيا وتغيير في الأسعار النسبية الدولية حيث قدم الباحثون إجابة كمية على السؤال حول كيفية تغير أسعار الصرف الحقيقية وشروط التجارة والتدفقات التجارية الثنائية بين الولايات المتحدة والصين وآسيا الناشئة الأخرى بعد الانخفاض في الحساب الجاري للولايات المتحدة. وأشارت نتائج البحث إلى أن التحسن المشترك في شروط التبادل التجاري لجميع دول آسيا الناشئة بنحو 15 في المائة من شأنه أن يستوعب انخفاضاً في الحساب الجاري للولايات المتحدة بنسبة 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ أما ما تعلق بالمداخلات الوسيطة الصينية في إنتاج دول آسيا الناشئة (الروابط ذات الاتجاهين)، كان تأثير روابط المدخلات والمخرجات على الشروط المطلوبة لتعديل التجارة أكثر خفوتاً نظراً لأن تقدير الصين يزيد أيضاً من سعر الصادرات الجيدة لجميع دول آسيا الناشئة.

3- Martins Iyoboyi, and Olarinde Muftau (2014), Impact of exchange rate depreciation on the balance of payments: Empirical evidence from Nigeria, Research article, cogent economic & finance.

حاول الباحث في هذه الورقة دراسة تأثير تخفيض سعر الصرف على ميزان المدفوعات في نيجيريا ومدى نجاح هذه الأداة في الحد من الاختلالات من خلال دراسة قياسية، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1961-2012. ويستند هذا التحليل على نموذج تصحيح الخطأ. وتشير نتائج التي توصل إليها الباحث إلى أن وجود حجم تغير كبير في ميزان المدفوعات في نيجيريا لا يعود إلى التغيرات في تحركات أسعار الصرف، والآثار المترتبة عن تخفيض سعر الصرف منذ منتصف 1980 لم تكن مفيدة جداً في تعزيز رصيد إجمالي ميزان المدفوعات، خاصة خارج قطاع المحروقات، وذلك على الرغم من أن صافي الصادرات حقق رصيد موجب لعدة سنوات. وكانت هذه النتائج بسبب تعامل الاقتصاد النيجيري مع العديد من التشوهات الاقتصادية الكلية كخدمة الديون وسدادها، ارتفاع معدلات الفقر والتضخم وأسعار الفائدة المرتفعة، وضعف البنية التحتية وضعف المؤسسات العامة.

4- Boniface Muriithi Wanjau (2014), The Relationship among Real Exchange Rate, Current Account Balance and Real Income in Kenya, International Journal of Business and Social Science, Vol. 5, No. 9(1).

سعت هذه الدراسة إلى التحقق من تأثير سعر الصرف الحقيقي على رصيد الحساب الجاري، بالإضافة إلى التحقق مما إذا كان معدل نمو الواردات في كينيا متسقاً مع النمو الاقتصادي المتوازن على النحو المنصوص عليه في قانون Thirlwall، وأظهرت النتائج أن معدل نمو الواردات أعلى بكثير من المستوى المتوافق مع النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وأن الاستيراد حساس للتغيرات في أسعار الواردات والصادرات، حيث أن المستوى المقدر لمرونة الواردات للدخل مرتفع جداً. كما توصل الباحث إلى أن الاستجابة لأسعار الاستيراد والمستوى المرتفع لمعدل نمو الواردات مؤشراً على ارتفاع الطلب على الواردات وبالتالي انخفاض الطلب نسبياً على الصادرات في كينيا.

5- Tahsin Karabulut and Ahmet Şahbaz (2016), Effects of Exchange Rate on Current Account in Fragile Five: Is the End of QE a Solution for Chronic Current Account Deficits? J. Asian Dev. Stud, Vol. 5, Issue 3.

في هذه الورقة البحثية، سعى الباحثان إلى محاولة معرفة آثار سعر الصرف على الحساب الجاري في اقتصاديات خمسة دول، وذلك اعتماداً على برنامج التسهيل الكمي الذي ينفذه الاحتياطي الفيدرالي فيها، وكذا التحقق في مدى استجابة رصيد الحساب الجاري لانخفاض قيمة العملة الوطنية وأظهرت النتائج أن معظم الاقتصاديات محل الدراسة تكتسب من انخفاض قيمة العملات الوطنية، حيث أن انخفاض قيمة العملات الوطنية للاقتصاديات المختارة له تأثير فعال على رصيد الحساب الجاري؛ ففي حالة البرازيل وتركيا وإندونيسيا، ستؤدي الزيادة في سعر الصرف الحقيقي (انخفاض قيمة العملة الوطنية) إلى تقليل عجز الحساب الجاري، بينما في حالة الهند وجنوب إفريقيا أثبت البحث بأنه لا توجد علاقة بين سعر الصرف الحقيقي ورصيد الحساب الجاري، وقد يرجع الفرق بين هذه النتائج بين هاته الدول إلى الاختلاف في هيكل الاقتصاد الحقيقي وقطاعات التصدير والاستيراد.

2.1- سعر الصرف وتغيراته:

إن من أهم القضايا الاقتصادية التي تثيرها العلاقات التجارية والمالية الدولية التي تربط بين مختلف اقتصاديات دول العالم، هي تلك المتعلقة بالعلاقة بين النقد الوطني والنقد الأجنبي، حيث إن قيام التجارة بين مختلف الدول باستخدام عملاتها الوطنية إنما يترتب عليها عامل مهم هو سعر الصرف¹. ويشكل نظام الصرف الإطار العام الذي يتحدد فيه سعر الصرف²، ويعبر عن تلك القواعد والأسس التي تحكم تدخل السلطات النقدية لتحديد سعر الصرف أو الدفاع عنه، ويسمى سعر الصرف الاسمي، حيث تطورت أنظمة أسعار الصرف في اتجاهين مختلفين منذ انخيار نظام بريتون وودز عام 1971، فتميز الاتجاه الأول بالمحافظة على استقرار أسعار الصرف ضمن تكتلات إقليمية كما في البلدان الأوروبية، أما الاتجاه الثاني فقد تميز بالمرونة بين العملات الرئيسية³. قام العديد من الاقتصاديين وعلى رأسهم "Rienhart" 1998 و"Williamson" 2000، باقتراح أنظمة صرف تقع ما بين أنظمة الصرف الثابتة والمرنة وأطلق عليها أنظمة الصرف الوسيطة، والتي تعطي فرصا لاقتصاد البلد لمواجهة الصدمات الخارجية، والتي تضم عناصر ثابتة وعناصر مرنة⁴.

ومع نهاية التسعينات ظهرت نظرة جديدة في تصنيف أنظمة الصرف والتي تقوم على جانبين⁵، يركز أحدهما على التصريحات الرسمية للدول لدى صندوق النقد الدولي تبعا لأنظمة الصرف الرسمية إلى غاية 1998، أما الجانب الآخر يركز على الأنظمة الفعلية القائمة، وعدم تطابقهما أدى إلى تصنيف أنظمة الصرف إلى عدة ترتيبات، من الأشد ثباتا إلى الأكثر مرونة تتوسطها أنظمة محدودة المرونة (الأنظمة الوسيطة).

وعند الحديث عن تغيرات سعر الصرف كثيرا ما تتداول مصطلحات مختلفة للتعبير عن ذلك، وهنا تجدر الإشارة إلى التمييز بينها، فنجد عبارة التدهور **Dépréciation** والتحسين **Appréciation**، وكذا التخفيض **Dévaluation** والرفع من قيمة العملة **Réévaluation**. حيث يأخذ التخفيض⁶ في العملة مكانه عندما يكون سعر العملات الأجنبية، في ظل نظام الصرف الثابت، يزداد بقرار رسمي، والرفع يعتبر عكس التخفيض⁷. أما تغيرات سعر العملات الأجنبية في ظل سعر الصرف المرن فتسمى بتدهور العملة وذلك عندما تصبح أقل قيمة بدلالة العملات الأجنبية، وتتحسن لما تصبح أكثر قيمة بدلالة النقد الأجنبي.

3.1- الحساب الجاري والدلالة الاقتصادية لرصيده :

يشمل الحساب الجاري - كجزء هام ضمن ميزان المدفوعات⁸ - والذي يدعى أيضا حساب العمليات الجارية، مجموع تدفقات السلع والخدمات بين المقيمين في البلد وغير المقيمين، كما يشمل كذلك تدفقات مداخل عوامل الإنتاج والتحويلات، وبالتالي فهو يعكس حجم العلاقات التجارية للبلد مع بقية العالم⁹. ويعتبر الحساب الجاري من أهم عناصر ميزان المدفوعات¹⁰، وخاصة لدى البلدان النامية وبالخصوص تلك المصدرة للنفط والمعادن، وهذا نتيجة لأهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات هذه الدول، وعليه يعتبر هذا الجزء من العوامل التي تدخل في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي، حيث إن ارتفاع حصيلة الصادرات تؤدي إلى زيادة حجم الطلب على السلع والخدمات، وكذا القدرات الاستثمارية للاقتصاد الوطني¹¹.

إن رصيد ميزان العمليات الجارية هو أكثر الأرصدة دلالة في ميزان المدفوعات، وأكثرها استعمالا في تحليل الوضعية الخارجية للبلد، خاصة من طرف صندوق النقد الدولي، لأن المعاملات الجارية تحتل حجما كبيرا نسبياً مقارنة بالمعاملات الأخرى، ولتعلقها بالدخل الوطني، أي كل ما أنفق أو استهلك أو أنتج. وهذا يعني أن أي تغير في هذا الرصيد يكون مصحوبا بتغير في الإنتاج وبالتالي التشغيل¹².

كما يعتبر ذا أهمية قصوى من الناحية الاقتصادية، إذ يبرز ما إذا كان البلد يعيش تحت أو فوق قدراته، ففي حالة تحقيق رصيد موجب، فإن البلد لديه قدرة التمويل باعتبار أنه استطاع تكوين ادخار صافي من خلال تعامله مع الخارج، أما إذا كان له رصيد سالب، فهذا يعني أن البلد له احتياج تمويل كونه يلجأ في هذه الحالة إلى ادخار خارجي¹³.

إن أوجه العجز في الحساب الجاري تعكس اتجاهات اقتصادية أساسية قد تكون مرغوبة أو غير مرغوب فيها لبلد ما في فترة معينة. وبالتالي لا جدوى من الحديث عن العجز بأنه حسن أو رديء ما لم يتم معرفة أي من العوامل المتسببة فيه. فإذا كان العجز يعكس زيادة الواردات عن الصادرات فهذا يدل على مشكلات تنافسية، وإذا كان مستمرا فيشير إلى زيادة الاستثمارات عن المدخرات وقد يشير إلى اقتصاد منتج متنم، أما إذا كان يعكس قلة المدخرات بدلاً من زيادة الاستثمار فهذا يرجع إلى سياسة مالية غير سليمة أو استهلاك صاحب، وقد يعكس تجارة دولية شديدة الحساسية، بسبب صدمة مؤقتة أو تحول ديمغرافي¹⁴.

4.1- العلاقة بين أسعار الصرف والحساب الجاري :

يعتمد تفسير العلاقة بين أسعار الصرف والحساب الجاري على آليات تصحيح الاختلالات الخارجية، والتي تعتمد على إحداث تغيرات في سعر الصرف، حيث يؤثر هذا التغيير على أسعار السلع المتبادلة مع الخارج، والتي بدورها تؤدي إلى تغيير تدفق الصادرات والواردات وبالتالي امتصاص الاختلال. ويدعى هذا التحليل نظرية المرونات الحرجة¹⁵. تعتمد هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات:

- استقرار سوق الصرف الأجنبي بسبب وجود قوى ذاتية التصحيح؛
- درجة مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي في إحلال الواردات لا متناهية؛
- عدم لجوء الدول المنافسة إلى إجراءات تحد من عملية التخفيض.

كان يعتقد ولفترة طويلة أن تغيرات أسعار الصرف تحدث دائماً آثار إيجابية على ميزان المدفوعات، أي أن حالة العجز تتطلب اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة، أو إعادة تقييمها إلى الأعلى في حالة تسجيل فائض في الميزان. إلى أن أثبت "مارشال وليرنر" بأن هذه العملية قد ينجر عنها آثار سلبية، إذا لم يتحقق شرطهما، الذي ينص على أن مجموع مرونتي العرض والطلب يكون أكبر من الواحد.¹⁶

$$C = X - M \quad \text{يمكن الوصول إلى ذلك بافتراض أن:}$$

حيث أن: C تمثل رصيد الحساب الجاري

X تمثل قيمة الصادرات وتمثل بالعلاقة التالية:

$$1 \dots\dots\dots X = Px \cdot Qx$$

M تمثل قيمة الواردات وتمثل بالعلاقة التالية:

$$2 \dots\dots\dots M = Pm \cdot Qm$$

وانطلاقاً من أن السعر بالعملة المحلية يكون كما يلي: $P = r \cdot Pm$

حيث أن: P تمثل الأسعار بالعملة المحلية r يمثل سعر الصرف

Pm يمثل السعر بالعملة الأجنبية

إن أي تغير في سعر الصرف يكون مقداره (Δr) ، فإن السعر بالعملة يتغير إلى:

$$\Delta P = \Delta r \cdot Pm$$

$$em = -P/Q \cdot \Delta Q / \Delta P$$

وبالتالي فإن مرونة الواردات يعبر عنها بالمعادلة:

$$3 \dots\dots\dots \Delta M = Pm \cdot \Delta Qm$$

فالتغير في قيمة الواردات يصبح كما يلي:

$$\Delta M = -K \cdot M \cdot em$$

بالتعويض في المعادلة 2 تصبح:

حيث: $K = \Delta r / r$ وهي نسبة تخفيض العملة

ومن هنا نستنتج أن الانخفاض في قيمة الواردات ΔM تعتمد على نسبة تخفيض العملة K ومرونة الواردات em

ونفس الشيء بالنسبة للصادرات، إذ أن انخفاض قيمة العملة بنسبة معينة يؤدي إلى انخفاض سعر الصادرات بنفس النسبة وذلك حسب المعادلة

$$\text{التالية: } \Delta Px = -K \cdot Px$$

بالتعويض في المعادلة 1 نجد أن التغير في قيمة الصادرات هو كالتالي:

$$4 \dots\dots\dots \Delta X = -K \cdot (1 - \acute{e}m)$$

حيث إن: $\acute{e}m$ تعبر عن مرونة الطلب الخارجي على الصادرات.

$$\Delta C = K[-X(1 - \acute{e}m) + M \cdot em]$$

ومن المعادلات السابقة يتضح لنا التغير في الحساب الجاري كما يلي:

$$\Delta C = KX(-1 + em + \acute{e}m)$$

وعند التوازن أي تساوي الصادرات والواردات تصبح المعادلة كما يلي:

$$(-1 + em + \acute{e}m) > 0$$

ولأجل رصيد موجب للحساب الجاري يستلزم:

أي: $em + \acute{e}m > 1$ وهذا يعني أن مرونة الطلب على الواردات في الدولتين أكبر من الواحد وهو ما يعرف بشرط مارشال-ليرنر.

إن إجراء التخفيض يتخذ أشكالاً عدة تبعاً للأحوال الاقتصادية التي تمر بالدولة وحسب وجهة النظر السياسية التي تتبعها الحكومة، فقد يكون صريحاً أو ضمناً، هجومياً أو دفاعياً، دافئاً أو بارداً.¹⁷ وكتيجة لعملية التخفيض وفي ظل توفر شروط نجاحها، يتخذ رصيد الميزان التجاري (ما أصطلح عليه منذ السبعينيات على إظهار الآثار السعوية) منحنى على شكل حرف J بسبب التأثير على عنصرين أحدهما على السعر والآخر على الكميات، ما يعني أن الاستجابة ستكون على مراحل تبدأ بتدهور في حدي التبادل ثم تتجه نحو تصحيح الميزان التجاري في مرحلة ثانية¹⁸. وتكون مراحل الاستجابة حسب المنحنى J كالتالي:

- على المدى القصير: يلاحظ تدهور في الميزان التجاري لارتفاع أسعار الواردات وبقاء الصادرات ثابتة بالأسعار المحلية ويظهر ذلك في الحساب الجاري لأن الطلب لم يستجب لتقلبات الأسعار.

- على المدى القصير المتوسط: تبدأ عملية الإحلال بالنسبة للمستهلكين المحليين للسلع المحلية، كما يتجه غير المقيمين إلى السلع المحلية نظرا لتدني قيمتها بسبب تخفيض العملة لارتفاع الصادرات؛ وبذلك تتحسن وضعية الحساب الجاري.
- على المدى المتوسط الطويل: يتولد التضخم المستورد بسبب المواد الأولية المستوردة واللازمة لتصنيع المواد المحلية التي بدورها يرتفع سعرها بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج. وهو ما سيولد ضغط لرفع الأجور، ينتج عنه رفع الأسعار المحلية؛ وبذلك تفقد السلع خاصية المنافسة.
- لقد أثارت تحركات العملة نقاشا كبيرا فيما إذا كانت الصلة مقطوعة بين أسعار الصرف والتجارة، فالبعض تنبأ بآثار قوية على الصادرات والواردات استنادا إلى النماذج الاقتصادية التقليدية، ويرى آخرون أن تجزؤ الإنتاج على نحو متزايد عبر البلدان المختلفة - ما يسمى ببروز سلاسل القيمة العالمية- أي أن آثار أسعار الصرف على التجارة أقل بكثير مما كانت عليه في السابق وربما تكون العلاقة بينهما قد انتهت بالكامل.¹⁹
- إن انقطاع الصلة بين أسعار الصرف والتجارة يعقد عملية صنع السياسات، ومن شأنه إضعاف قناة أساسية من قنوات نقل السياسة النقدية، ويضع عراقيل أمام تخفيض الاختلالات التجارية، وذلك عن طريق تعديل أسعار التجارة النسبية.
- وفي دراسة لصندوق النقد الدولي حول هذه الصلة، عن طريق رصد العلاقة بين تحركات أسعار الصرف والصادرات والواردات لمجموعة من الاقتصاديات النامية والأسواق الصاعدة على مدار ثلاثة عقود مضت، خلصت إلى وجود علاقة حيث إن انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة 10 بالمائة في المتوسط يصاحبه ارتفاع صافي الصادرات الحقيقية بنسبة 1,5 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، مع وجود تفاوت في المتوسط، وذلك على الرغم من تحقق هذه الآثار الكاملة قد يستغرق سنوات. وهذا ما كان متوافقا مع النماذج الاقتصادية التقليدية. كما تشير الدراسة إلى وجود أدلة قليلة حول انقطاع الصلة بين أسعار الصرف والميزان الجاري، حيث أن هناك بعض الأدلة على أن تجزؤ الإنتاج عبر البلدان وبروز سلاسل القيمة العالمية، على اختلاف مراحل الإنتاج عبر البلدان المختلفة، أضعف العلاقة بين أسعار الصرف والتجارة في المنتجات الوسيطة المستخدمة كمدخلات في صادرات اقتصاديات أخرى. لكن الخلاصة تشير إلى أن أسعار الصرف لا تزال مؤثرة.²⁰

5.1- تطور سعر صرف الدينار الجزائري بعد الأزمة 1986: لقد مر هذا التطور بعدة مراحل نوردتها فيما يلي:

- أ- **مرحلة ما بعد سنة 1986:** دخل الاقتصاد الجزائري بعدها في أزمة حادة حيث تعرض إلى ما يعرف بالعجز المزودج أي تزامن العجز في الموازنة العامة مع عجز ميزان المدفوعات مما أدخل الاقتصاد الوطني في ركود استدعى على الجزائر إدخال إصلاحات جذرية على الاقتصاد الوطني بشكل عام وسياسة الصرف بشكل خاص.²¹ ومن أجل القضاء على هذه الاختلالات لجأت السلطات النقدية بداية من سنة 1987 إلى تعديل سعر صرف الدينار بهدف الموافقة بين المتاح من العملات الصعبة وحجم الطلب على السلع والخدمات الأجنبية وذلك بإتباع المراحل التالية:
 - تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب: طبق خلال فترة امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991، (من 4.93 إلى 17,76 دينار/دولار أمريكي) ونتج هذا الانزلاق بسبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لزيادة ثقل خدمة الدين الذي بلغ مستوى معتبرا خلال هذه الفترة.²²
 - في نهاية سبتمبر 1991 وبعد استقرار الدينار لمدة ستة أشهر موالية قام مجلس النقد والقرض باتخاذ قرار يقضي بتخفيض الدينار ب 22% مقابل الدولار الأمريكي وذلك بموجب الاتفاق الثاني المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991، وبقي الدينار على هذه القيمة 22.5 دينار مقابل دولار أمريكي واحد إلى أن تم إبرام اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي بتاريخ أبريل 1994 والذي انجر عنه تخفيض الدينار ب 40,17% وأقره مجلس النقد والقرض بتاريخ: 10/04/1994 ليصل بذلك إلى 36 دينار للدولار الأمريكي الواحد.
- ب- **مرحلة تطور نظام التعويم المدار 1994:** اعتبرت هذه المرحلة كإعلان عن بداية التحرير الفعلي للدينار الجزائري، حيث شهد الدينار الجزائري خلال هذه الفترة تغييراً تدريجياً وتحولاً فعلياً، وذلك وفق قواعد العرض والطلب وكان هذا بداية من أواخر سنة 1994، أين تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات في أواخر شهر سبتمبر 1994، ليعوض بنظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994.²³
 - نظام جلسات التثبيت: حسب هذا النظام يقوم البنك المركزي بعرض المبلغ المتاح من العملات الأجنبية معبراً عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم البنوك التجارية بتقديم طلبات المبالغ المرغوبة، وبذلك يتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجياً عن طريق المناقصة، وبالتالي يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض واستمر العمل بنظام جلسات التثبيت طيلة مرحلة انتقالية تجريبية امتدت إلى غاية شهر ديسمبر 1995 تاريخ إنشاء سوق الصرف البيئية.²⁴
 - سوق الصرف البيئية: في 23/12/1995 أصدر بنك الجزائر لائحة رقم 08/95 تتضمن إنشاء سوق صرف بيئية يتدخل فيها وبشكل حر يوميا بين جميع البنوك التجارية بالإضافة إلى بنك الجزائر والمؤسسات المالية معلناً فيها عن بداية تبني نظام آخر للصرف وهو نظام التعويم المدار وذلك في إطار ما يسمى سوق الصرف ما بين البنوك القائمة على بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار، حيث انطلق نشاطه رسمياً في 02/01/1996.²⁵

ج - التطورات الحديثة للدينار الجزائري: تندرج سياسة تسيير سعر الصرف المنتهجة من قبل السلطات النقدية في الجزائر في إطار سياسة التعويم الموجه لسعر صرف، مقابل العملات الصعبة الرئيسية، وما مكن من أداء هذا الدور المهم هو تراكم احتياطات الصرف خلال السنوات التي تمكنت فيها الجزائر من تحقيق تطور مهم على مستوى الحساب الجاري (2003-2008). حيث بلغت نهاية سنة 2003 ما مقداره 32,9 مليار دولار. حيث قام البنك المركزي في النصف الثاني من هذه السنة بإعادة سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي كان سائد سنة 2002 ولجأ كذلك إلى تخفيض الدينار سنة 2004 ليلبغ 72.6 دينار/ دولار.

إلا أنه وإثر الصدمة الخارجية التي تلقتها العملة الجزائرية سنة 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، عرف الدينار الجزائري تذبذبا خلال هذه المرحلة وفقد 12 بالمائة من قيمته. واستمر ذلك إلى سنة 2010. وعملت الجزائر خلال سنة 2011 على تعزيز تدابير دعم الصادرات خارج المحروقات بتنشيط دور المصارف ما بين البنوك خاصة في مجال تغطية خطر الصرف، وكذا تمديد أجل استرداد إيرادات الصادرات خارج المحروقات وفق نظام صادر عن مجلس النقد والقرض²⁶، ليشهد سعر الصرف خلال هذه السنة تحسنا بنسبة 2 بالمائة، والتي جاءت نتيجة لتحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية.

وبعد الحركات الواسعة في أسعار الصرف الدولية الرئيسية التي شهدها العالم الذي مر بمرحلة انتقالية بعد الأزمة، مرتبطة بوضعية الاقتصاد العالمي زادت حدتها بداية من عام 2012، وامتدت هذه التحركات مؤثرة على الاقتصاديات الناشئة والنامية، أين دفعت بالسلطات النقدية بالجزائر إلى تعزيز الآلية المرنة والديناميكية لتسيير تدخلات بنك الجزائر في السوق البنينة للصرف، وبالخصوص تعزيز المتابعة اليومية لتطور سعر الصرف الاسمي متناسقا مع تطور الأسعار النسبية، مع مراعاة فارق التضخم، وفقد بذلك الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي حوالي 2,36 % من قيمته مستقرا عند 79,38 دينار / دولار سنة 2013، مقابل 77,55 دينار/دولار سنة 2012²⁷، حيث تم ذلك لتلافي آثار هذه التحركات، واستمر سنة 2014 الدينار في التراجع وفقد خلالها ما قيمته 10,58 بالمائة من قيمته مقارنة بسنة 2011.

وخلال سنة 2014، شهد العالم أزمة عرفت انخفاضا لأسعار النفط في الأسواق العالمية، وقد ألفت هذه الأزمة بتبعاتها على الاقتصاد الجزائري، حيث فقد الدينار الجزائري خلال السنوات الأخيرة من هذه الفترة ما يقارب 50 بالمائة من قيمته مقابل الدولار الأمريكي حيث انتقل من 80,56 سنة 2014 إلى 116,62 مقابل دينار/ دولار سنة 2018، كما شهدت سنة 2017 انخفاض في قيمة الدينار بلغ في نهاية السنة 15,36 بالمائة، وجاء هذا الانخفاض تحت ضغط ارتفاع الأورو مقابل الدولار في الأسواق الدولية²⁸

كما عرفت هذه الفترة تراجع احتياطي الصرف بمقدار 16,8 مليار دولار منتقلا من 114,1 نهاية 2016 إلى 97,3 نهاية ديسمبر 2017، وهو ما من شأنه تقليل إمكانية التصدي للصدمة الخارجية. كما اتخذت السلطات الجزائرية خلال هذه الفترة قرار بطبع النقود لتفادي اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، وهذا مقابل عدم وجود إنتاج، وهو ما ترتب عنه فائض في الكتلة النقدية.

ورغم تحسن سعر البترول خلال سنة 2018 مقارنة بالسنوات الماضية إلا أن قيمة الدينار واصلت تراجعها أمام العملات الأجنبية لتبلغ 116.62 دينار / دولار خلال نفس السنة. ولم تأت الإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية بنتائج إيجابية في مجال سياسة الصرف.

6.1 - تطور رصيد الحساب الجاري بعد أزمة 1986 :

تعتبر التغيرات التي تحصل في رصيد الحساب الجاري نتيجة لتأثره بتغير أحد مكوناته والمتمثلة في كل من الميزان التجاري، ميزان الخدمات وميزان التحويلات، حيث وبعد الأزمة التي شهدها العالم سنة 1986 مر رصيد هذا الحساب بالمراحل التالية:

أ - المرحلة الأولى 1986-1999: من خلال منحى الحساب الجاري ضمن الشكل رقم (1) المبين في الملحق نلاحظ أن الحساب الجاري منذ بداية سنوات الأزمة 1986 عرف عجزا في رصيده، استمر هذا العجز في الانخفاض إلى غاية سنة 1989 أين حقق فائضا بمقدار 1,42 مليار دولار، ومنذ هذه السنة شهد رصيد هذا الحساب تذبذبا بين العجز والفائض في حدود ب 2,24 مليار دولار كعجز سنة 1995 و 3,35 مليار دولار كفائض المحقق سنة 1997، كان ذلك نتيجة تغير رصيد الميزان التجاري، الذي حقق فائضا خلال بعض هذه سنوات والتي كانت نتيجة لعائدات صادرات المحروقات، بالإضافة إلى تعزيز إجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية، لكن رغم التحولات في السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر منذ منتصف سنوات التسعينات، إلا أن أداء الاقتصاد بشكل عام ظل ضعيفا، وبذلك بقيت نسبة الصادرات خارج المحروقات بمستوى ضعيف لا يرقى إلى مستوى الإجراءات والتدابير المتخذة آنذاك، كما عرفت سنوات 1994، 1995 و 1998 عجزا في رصيد الحساب الجاري قدر ب 1,84، 2,24 و 0,91 مليار دولار على التوالي، والسبب في ذلك أساساً يرجع إلى تدني سعر البرميل من النفط في السوق العالمية، إضافة إلى ارتفاع حجم الواردات والعجز المستمر المسجل في رصيد ميزان الخدمات والدخل.

ب - المرحلة الثانية 2000-2008: باستثناء سنتي 2001 و 2002، عرف رصيد الحساب الجاري خلال هذه الفترة وإلى غاية سنة 2008 رصييدا موجبا، محققاً فائضاً متنامياً نتيجة للتغيرات التي حدثت في رصيد الميزان التجاري، بسبب تزايد مداخيل صادرات المحروقات، والتي نجمت عن الارتفاع المتزايد لسعر البترول حيث بلغ سنة 2008 متوسط قدر ب 94,50 دولار للبرميل. وهو ما أثر بصفة مباشرة على رصيد

الحساب الجاري نتيجة للحجم الضعيف لحسابي الخدمات والعوامل في تشكيل الحساب الجاري. كما عرفت الواردات خلال نفس الفترة اتجاهها متصاعداً، ويرجع هذا التزايد في الواردات نتيجة لارتفاع العائدات من العملة الصعبة بسبب الارتفاع الكبير في مداخيل المحروقات خلال هذه السنوات، وكذا إلى زيادة الطلب على سلع التجهيز بغرض انجاز المشروعات الاستثمارية في إطار برنامجي الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، حيث تشكل واردات سلع التجهيز أعلى نسبة في الواردات، إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وخاصة الغذائية منها في الأسواق العالمية بشكل أساسي. وجدير بالذكر أن الفائض المحقق في نهاية هذه المرحلة يعد الأعلى طيلة فترة الدراسة.

ج - المرحلة الثالثة 2009-2018: انعكست التطورات الناجمة عن آثار تباطؤ الاقتصاد العالمي في سنة 2009، على رصيد ميزان الحساب الجاري، فبعد أن سجل الميزان الجاري فوائضا سنوية متزايدة منذ عام 2000، باستثناء عام 2002 الذي تراجع الفائض فيه بصورة طفيفة، شهد عام 2009 تراجعا حاداً في الفائض بلغت نسبته 98 بالمائة، ليقصر رصيده على 0,40 مليار دولار مقابل نحو 34,45 مليار دولار في عام 2008. إن تدهور وضع رصيد الحساب الجاري خلال سنة 2009 جاء إثر الركود في الاقتصاد العالمي وآثاره على أسعار المواد الأولية، ومنها بوجه خاص النفط وعلى حركة التجارة والسياحة والاستثمارات الخارجية وجاء هذا الانخفاض أساساً جراء الانخفاض الحاد في فائض الميزان التجاري بعد التراجع الكبير في عوائد الصادرات النفطية. أما العجز في الخدمات خارج دخل العوامل فقد ارتفع بصورة كبيرة وبالمقابل انخفاض العجز في ميزان دخل العوامل وارتفاع طفيف في ميزان التحويلات.

وقد انعكست حالة الانتعاش التي عرفها الميزان التجاري خلال سنتي 2010 و 2011 الفترة بالإيجاب على رصيد الحساب الجاري الذي شهد هو الآخر نموا معتبرا خلال هذه الفترة بحيث ارتفع رصيده من 0,4 مليار دولار سنة 2009 إلى 19,70 مليار دولار سنة 2011 قبل أن يشهد تدهورا وانخفاضا بداية من سنة 2012 ويصل إلى عجز بلغ أقصاه سنة 2015 بـ 27,28 مليار دولار، والناتج أساسا عن الأزمة البترولية التي شهدها العالم آنذاك حيث انخفض سعر البترول خلال سنتين فقط بما يفوق 50% من سعره وذلك من 105,9 سنة 2013 إلى 49,5 دولار للبرميل، مما تسبب في صعوبات مالية للسلطات الجزائرية.

استمر العجز خلال السنوات الموالية بسبب التراجع المتزايد لأسعار النفط، إلى جانب مستويات مرتفعة من الواردات، وذلك رغم التحسن الطفيف لهذه الواردات، كما سمح التحسن النسبي لأسعار البترول (20 بالمائة سنة 2017) بعد سنتين من الانخفاض المتواصل، بتقليص عجز الحساب الجاري إلى أن بلغ 16,69 مليار دولار كعجز خلال سنة 2018، وما ساهم في هذا العجز خلال الخمس سنوات الأخيرة هو عجز مختلف أرصدة الحساب الجاري، عدا بند صافي التحويلات الجارية الذي عرف فائضا خلال هذه الفترة، والذي نجم أساسا عن تحويلات معاشات التقاعد من منطقة الأورو في ظل تحسن قيمة الأورو مقابل الدولار²⁹.

II - الطريقة والأدوات :

بعد الإشارة إلى العلاقة النظرية بين متغيري الدراسة وعرض بعض الدراسات السابقة التي تبين أثر سعر الصرف على الحساب الجاري إضافة إلى تتبع لمسار تغير سعر صرف الدينار الجزائري، ورصيد الحساب الجاري، نقوم باختبار العلاقة بينهما بالنسبة للجزائر باعتبارها بلد متضرر من الأزمة البترولية لسنة 1986، كما أن الجزائر أبرمت عدة اتفاقيات -في إطار الإصلاح الاقتصادي- مع صندوق النقد الدولي بعد الأزمة، ولجأت بذلك إلى استخدام سياسة الصرف للحد من الاختلالات الخارجية، حيث سنقوم بالبحث وتحليل هذا الأثر على رصيد الحساب الجاري. باستخدام طريقة المربعات الصغرى عن طريق استخدام برنامج Eviews 10، كما تم تحديد فترة الدراسة بالفترة الممتدة بين 1986-2018، وأن البيانات الإحصائية تم الحصول عليها من موقع بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات وتقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط.

حيث تفيد النظريات التقليدية والتي أشرنا إليها سابقا إلى وجود ارتباط وثيق بين سعر الصرف وميزان الحساب الجاري في المدى الطويل، وأن هذا الارتباط يقترح إمكانية حدوث علاقة تكامل مشترك بين هذين المتغيرين أي أحما سيتحركان معاً بشكل متقارب في المدى الطويل. لذلك سنعتمد في دراسة هذه السلاسل الزمنية، المتعلقة بسعر صرف الدينار الجزائري والحساب الجاري، إضافة إلى سعر البترول -لما له من دور أساسي في ميزان التجارة الخارجية للجزائر والذي لا يمكن إهماله- على اختبار التكامل المشترك (المتزامن) وفق طريقة (Johansen_Juselius)، لدراسة العلاقة في المدى الطويل، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة.

ويعبر التكامل المشترك عن البحث في إمكانية وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين السلاسل الزمنية وذلك على الرغم من وجود اختلال في الزمن القصير، إذن فهو ينظر إلى هذه العلاقات التوازنية حتى وإن تضمنت كل سلسلة زمنية على اتجاه عام، لأن هذه السلاسل ستتحرك بشكل متقارب في الأجل الطويل، لذا فإن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني أنه يوجد توازن في المدى الطويل.³⁰

ولتطبيق هذه المنهجية يتم في المرحلة الأولى تقدير النحدر العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التابع والمستقلة، ويسمى بالنحدر التكامل المشترك، حيث يمكن في هذه الحالة استعمال أسلوب النحدر المتعدد بطريقة المربعات الصغرى، وهذا يتطلب شرطان:

- استقرارية السلاسل الزمنية وتكاملها بنفس الدرجة، ويعتمد على اختبارات أهمها اختبارات جذر الوحدة (Unit root test) والذي بدوره تستعمل فيه عدة اختبارات أهمها Augmented Dickey Fuller (ADF) و Phillips-Perron (PP).
 - استقرارية سلسلة البواقي الناتجة عن معادلة الانحدار.
- وفي المرحلة الثانية يتم تقدير انحدار العلاقة التوازنية قصيرة المدى بين متغيرات النموذج التابع والمستقلة ويدعى (نموذج تصحيح الخطأ) حيث يستعمل فيها كذلك أسلوب الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى.
- كما سنستخدم في التحليل على اختبارات السببية ودوال الاستجابة الدفعية لمعرفة الأثر الذي يمكن أن تسببه المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

دراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل:

أ - نموذج الدراسة: لتحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة ممثلة في الحساب الجاري للجزائر كمتغير تابع، وسعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وسعر برميل النفط، نستخدم نموذج انحدار خطي وذلك على النحو التالي:

$$CC = \beta_0 + \beta_1 ER + \beta_2 PT + \varepsilon$$

حيث يمثل: CC الحساب الجاري لميزان المدفوعات كمتغير تابع

PT سعر البترول كمتغير مستقل

ER سعر الصرف الاسمي كمتغير مستقل

ε المتغير العشوائي.

ب - وصف البيانات: المعطيات المستخدمة في البحث متمثلة في سلسلة زمنية سنوية لكل من الحساب الجاري، سعر الصرف الاسمي وسعر البترول وهي معطيات مأخوذة من تقارير البنك المركزي للجزائر، وتقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، كما أن هذه البيانات سنوية للفترة الممتدة من 1986 إلى غاية سنة 2018، فبالنسبة لسعر الصرف فيمثل عدد الوحدات من الدينار الجزائري مقابل وحدة واحدة من الدولار الأمريكي، أما سعر البترول ممثلا بالدولار الأمريكي للبرميل، والحساب الجاري مأخوذ بالمليار دولار كوحدة للقياس. انظر الجدول رقم (1)

ج - رسم السلسلة الزمنية: من أجل تحليل السلسلة الزمنية يتم رسم مشاهداتها لمعرفة الاتجاه العام الذي تأخذه، حيث يمثل الشكل (1) منحنيات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، سعر البترول والحساب الجاري للجزائر خلال الفترة المبينة أعلاه.

وقد أظهرت المنحنيات ملاحظة عامة مفادها أن السلسلة الزمنية لكل من ER، PT و CC لهما اتجاه عام وبالتالي فالسلاسل تبدو غير مستقرة في المستوى لذلك نلجأ إلى إجراء اختبارات الاستقرارية، للتأكد من ذلك.

د - اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: يتم استخدام اختبار جذر الوحدة (Unit root test) للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا نعتمد على اختبارين هما (ADF) و (PP) واختبار فرضية العدم H_0 القائلة بوجود جذر وحدة (أي عدم استقرار السلاسل الزمنية).

وباستخدام البرنامج يوضح الجدول (2) النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من اختبار ديكي فولر الموسع واختبار فيليب وبيرون عند المستوى والفروق من الدرجة الأولى، والتي تشير إلى استقرارية جميع السلاسل الزمنية عند الفروق الأولى، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل (02) إذ نجد أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1) الشيء الذي يدعونا إلى القيام بإجراء اختبار جوهانسن للتكامل المشترك واختبار السببية لمعرفة ما إذا كانت توجد علاقات توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وذلك وفق الفرضيات المطروحة.

ه - تحليل التكامل المشترك: في هذه المرحلة نقوم بالكشف عن علاقة المدى الطويل وتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، ولذلك اقترح Johansen_Juselius إجراء اختبارين هما:

- اختبار الأثر (Trace): يشير فرض العدم إلى عدم وجود على الأكثر متجه للتكامل المشترك حيث نرفض فرض العدم إذا كانت λ_{Trace} أكبر من القيمة الحرجة الجدولية

وباستعمال برنامج EvIEWS 10 يتضح من خلال الجدول (3) أن قيمة λ_{Trace} أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5% وفي جميع المراحل، وبذلك فإننا نرفض فرضية العدم، أي يوجد على الأقل متجه واحد للتكامل المشترك، مما يدل من خلال الجدول على وجود ثلاث توليفات

خطية مستقرة بين المتغيرات الاقتصادية، أي لا تتعد عن بعضها البعض كثيرا في الأجل الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها خلال فترة الدراسة. وهو ما يقترح وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين المتغيرات.

- بينما يشير اختبار القيمة الذاتية العظمى $\max(\lambda)$: إلى عدم وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات أي تناقض بالنسبة للنتيجة، ولكون اختبار الأثر أدق نحاول تقدير وتحليل معالم معادلة الحدار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة.

و- تقدير معادلة الحدار التكامل المشترك: بعد التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين كل من سعر صرف الدينار الجزائري، سعر البترول، والحساب الجاري، تم تقدير معادلة الحدار التكامل المشترك وفق طريقة المربعات الصغرى، وظهرت نتائج البرنامج الإحصائي **EvIEWS 10** كما هو موضح في الجدول (4)

$$CC = -2.455 + 0.282ER + 0.563PT$$

من خلال معادلة التكامل المشترك والنتائج الموضحة في الجدول (4) نلاحظ ما يلي:

- 1- من خلال قيم المعلمة β_1 و β_2 نلاحظ بأن لهما قيم موجبة والتي تعني علاقة طردية بين متغيرين المستقلين سعر الصرف وسعر البترول والمتغير التابع الحساب الجاري. أي أن الزيادة في المتغيرات المفسرة تؤدي إلى زيادة في المتغير التابع.
- 2- نلاحظ أن قيمة الاحتمالية P معنوية بالنسبة لمقدرات سعر البترول، بينما تبدو غير معنوية بالنسبة لسعر الصرف عند مستوى 5% وكذلك حتى عند مستوى 10%.
- 3- كانت قيمة معامل التحديد R^2 عالية وهذا يدل على أن المتغيرات المستخدمة تفسر بنسبة كبيرة سلوك المتغير التابع (69%).
- 4- عند مقارنة قيمة F فيشر المحسوبة مع الجدولية نلاحظ أنها أكبر وهذا يدل على معنوية النموذج المقدر وجوهية معامل التحديد
- 5- عند مقارنة T المحسوبة مع الجدولية نلاحظ معنوية القيم.

ي- دراسة العلاقة السببية لجرائر: إن اختبار العلاقة السببية لجرائر يقوم على اختبار الفرضية العدمية H_0 التي تقول بعدم وجود علاقة سببية أو تأثير في المدى القصير بين متغيرات الدراسة وذلك وفق شعاع الانحدار الذاتي، وباعتماد عدد التأخرات 1 حسب ما تم حسابه. ومن خلال النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على مخرجات **EvIEWS 10** كما تظهر في الجدول رقم (5) يتبين أنه توجد علاقة سببية واحدة لجرائر مباشرة وقصيرة المدى من سعر البترول إلى الحساب الجاري، وذلك من خلال الاحتمالية P الموافقة أقل من مستوى معنوية 5%، بينما لا توجد علاقة سببية وفق جرائر من سعر الصرف إلى الحساب الجاري أي لا يسبب في الحساب الجاري، ولا يؤثر عليه في المدى القصير، وبذلك نقبل فرضية العدم H_0 القائلة بأن سعر الصرف لا يسبب في الحساب الجاري.

هـ - تحليل أثر الصدمات (دوال الاستجابة الدفعية): إن هذا التحليل مبني على أثر حدوث صدمة في أحد المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، سعر البترول) على المتغيرات الأخرى أي المتغير التابع (الحساب الجاري)، وذلك بمقدار انحراف معياري واحد، ومن خلال استعمال البرنامج تم استخراج الشكل رقم (3)

● بالنسبة لأثر صدمة محتملة في سعر الصرف على رصيد الحساب الجاري في الجزائر على مدى عشر سنوات، حيث يقدر مقدار الصدمة بزيادة في سعر الصرف بحوالي 5,37 دينار/دولار (ما يعبر عن انخفاض في قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي). فإن الاستجابة على الحساب الجاري يمكن تقسيمها إلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى: من السنة الأولى إلى الرابعة، شهد الحساب الجاري زيادة ايجابية طفيفة بلغت ذروتها في بداية السنة الثانية بمقدار 1,65 مليار دولار، ثم تراجع هذا الفائض إلى أن بدأت آثار الصدمة تتلاشى في نهاية السنة الرابعة.
- المرحلة الثانية: من السنة الخامسة وإلى غاية السنة العاشرة وهي المرحلة التي شهدت تلاشي في أثر صدمة في سعر الصرف، حيث إن استجابة الحساب الجاري كانت بين السلبية والايجابية طيلة هذه المرحلة، إلا أنها بمقدار ضئيل جدا، وتؤول إلى الزوال في نهاية المدة.

● أما بالنسبة لأثر صدمة محتملة في سعر البترول على الحساب الجاري للجزائر على مدى عشر سنوات، والمقدر بزيادة في سعر النفط بمقدار 14,39 دولار/برميل والتي تمثل انحراف معياري، فانه يمكن تقسيم مراحل الاستجابة على النحو التالي:

- المرحلة الأولى: من السنة الأولى إلى الرابعة، شهد الحساب الجاري تراجعا بلغ أدناه في السنة الثانية بعجز قدر ب 2,61 مليار دولار، ثم تراجع هذا العجز بعد هذه السنة، أي بتحسّن بداية من السنة الثانية وإلى غاية في نهاية السنة الثالثة كمرحلة أولى.
- المرحلة الثانية: من السنة الرابعة وإلى غاية السنة العاشرة وهي المرحلة التي عرفت تلاشي في أثر صدمة سعر النفط، حيث أن استجابة الحساب الجاري حققت فائضا طفيفا في بداية السنة الرابعة إلا انه لم يستمر وتلاشى خلال السنوات الموالية إلى زوال تماما في نهاية المدة.

III - النتائج ومناقشتها :

- من خلال الدراسة وتحليل المعطيات توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن تقسيمها وإيجازها فيما يلي:
- 1- أظهرت نتائج التحليل القياسي وباستعمال اختبار الأثر لجوهانسن-جليجس أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة سعر صرف الدينار الجزائري، سعر البترول والحساب الجاري، أي أن هذه المتغيرات ستتحرك بشكل متقارب في الأجل الطويل، وبذلك يمكن تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في الأجل الطويل.
 - 2- أوضحت نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة درجة تأثير المتغيرين المستقلين وهما (سعر الصرف، وسعر البترول)، على الحساب الجاري كمتغير تابع، كما يمكن أن نستنتج ما يلي:
 - عكست نتائج التأثير الكبير لسعر النفط PT على الحساب الجاري CC، درجة تأثير الصادرات النفطية كمحدد أساسي للحساب الجاري، وذلك من خلال قيمة المعلمة B_2 الموجبة والتي تقدر ب 0,56، بالإضافة إلى معنوية العلاقة في النموذج عند مستوى 5%.
 - كما تعكس نتيجة ضعف المعلمة B_1 درجة تأثير سعر الصرف على الحساب الجاري خلال الفترة المدروسة، بقيمة 0,28 وما يعزز تلك النتيجة أن هذه كون أن هذه العلاقة غير معنوية في النموذج المقدر من خلال الاحتمالية P أكبر عند مستوى 5%.
 - ما يمكن استنتاجه من خلال المعلمة B_0 والتي جاءت بإشارة سالبة في النموذج للعلاقة طويلة الأجل، مما يدل على درجة اعتماد الاقتصاد على الخارج وذلك من خلال الارتفاع المتزايد لقيمة الواردات مقارنة بالصادرات.
 - 3- بينت نتائج تحليل السببية حسب جرانجر أنه لا توجد سببية من سعر الصرف تجاه الحساب الجاري في الأمد القصير وهذا من خلال الاحتمالية P عند مستوى 5%، أي أن سعر الصرف لا يسبب أو يؤثر في الحساب الجاري في الأمد القصير، بينما أنه توجد سببية واحدة في النموذج من سعر البترول تجاه الحساب الجاري، أي أن سعر البترول له تأثير على الحساب الجاري في المدى القصير.
 - 4- تشير نتائج تفسير دوال الاستجابة الدفعية رد فعل الحساب الجاري لصدمة بمقدار انحراف معياري لأحد المتغيرات المستقلة وهو سعر الصرف، خلال عشر سنوات المالية، حيث كانت استجابة ضعيفة جدا، والتي أدت إلى زيادة طفيفة بلغت ذروتها السنة الثانية أي تحسن في رصيد الحساب الجاري، لكن لم تستمر إلى أن زال أثر هذا الصدمة (التغير) وتلاشى في نهاية السنة الرابعة، بينما كانت ردة فعل الحساب الجاري لصدمة في سعر البترول في المدى القصير سلبية عكس المتوقع والتي تسببت في تراجع رصيد الحساب الجاري، وجاء ذلك نتيجة لعدم استغلال الفوائض المحققة في النشاط الاقتصادي للجزائر، بل أدت إلى ارتفاع الإنفاق، وزيادة معتبرة للطلب على الواردات للجزائر، وما يلحقها من ارتفاع تكاليف الخدمات بسبب ضعف الاقتصاد الجزائري في هذا المجال، إضافة إلى الاعتماد بصفة رئيسية لتغطية هذه التكاليف من عائدات البترول.

المناقشة:

ما تم الوقوف عليه في هذه الدراسة والتي أجريت على الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1986 و 2018، والتي شهدت فيها عدة تطورات في مجال سياسة الصرف، وهذا عقب الأزمة البترولية سنة 1986 ومن خلال الدراسة القياسية، تم استنتاج وجود علاقة توازنية بين سعر صرف الدينار الجزائري والحساب الجاري في الأمد الطويل، ما يضع احتمال وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وهو ما تم تأكيده من خلال اختبار الأثر لأسلوب جوهانسن، ما يؤكد عدم انقطاع الصلة بين أسعار الصرف والتجارة الخارجية، التي أشارت إليها وأكدتها الأدبيات النظرية الاقتصادية سابقا، حيث أن تغير سعر الصرف يؤثر على الحساب الجاري، وذلك من خلال التأثير على الصادرات و الواردات وذلك بسبب التأثير على الأسعار، لكن ذلك يتطلب مجموعة من العوامل لا بد من توفرها تتعلق بدرجة مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم لجوء الدول الأخرى إلى إجراءات تحد من نجاح العملية، كما أن انقطاع هذه الصلة، يعقد عملية صنع السياسات، ويحد من فعالية سياسة الصرف كأداة بيد السلطات النقدية.

كشفت العلاقة طويلة الأجل في النموذج المقدر ضعف تأثير سعر الصرف على الحساب الجاري من خلال ضعف المعلمة المقدرة له بالإضافة إلى كونها غير معنوية وهذا ما يفسر عدم تحقيق عملية التخفيض المتتالية للدينار الجزائري التي تمت خلال سنوات التسعينات وفق اتفاقيات مبرمة مع صندوق النقد الدولي الأهداف المرجوة، وهذه النتائج جاءت بسبب عدم توفر شروط نجاح عملية التخفيض، والتي نتجت عن عدة عوامل منها عدم مرونة الجهاز الإنتاجي للطلب الخارجي الناتج عن عملية التخفيض.

أشارت العلاقة طويلة الأجل للنموذج المقدر إلى التأثير الكبير لسعر البترول على الحساب الجاري وهو ما يؤكد الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على الصادرات النفطية، مما يدل على الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري وارتباطه بتقلبات أسعار النفط، وهذا ما وقفنا عليه من خلال التحليل النظري في الدراسة، وما يعاينه واقع الاقتصاد الجزائري، هذا الوضع إنما يعكس حالة عدم التنوع في مصادر الدخل، والضعف الواضح في مساهمة قطاعات الاقتصاد ضمن هيكل الإنتاج وكذا درجة ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي.

تؤكد اختبارات السببية هذه النتائج، والتي أفادت بأنه لا توجد سببية من سعر الصرف والحساب الجاري، أي أن سعر صرف الدينار الجزائري لا يسبب ويؤثر على رصيد الحساب الجاري للجزائر خلال فترة الدراسة، بينما يظهر سعر البترول سببية في اتجاه الحساب الجاري للجزائر بالإضافة إلى علاقة الارتباط القوية بينهما من خلال النموذج المقدر، وهو ما جاء مطابق للواقع الاقتصادي في الجزائر، التي تعتمد بنسبة كبيرة جدا على صادرات المحروقات، وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للأزمات الناجمة عن تدهور أسعار البترول في الأسواق العالمية.

تشير نتائج تحليل الصدمات كذلك إلى أثر الصدمة التي تحدث في سعر صرف الدينار الجزائري ضعيفة جدا وفي اتجاه موجب، ثم تتلاشى، وهذا عكس ما وقفنا عليه نظريا، في مراحل الاستجابة في المدى القصير والمبصر عنها من خلال المنحنى L الذي تكون فيه بداية الاستجابة لعملية تخفيض قيمة العملة عكسية لأن الطلب لم يستجب بعد لتقلبات الأسعار، ثم تبدأ عملية التحسن على المدى القصير المتوسط. ويرجع السبب في ذلك إلى أن ذلك يؤثر على الواردات مباشرة بتغير أسعارها نتيجة الانخفاض، مما يعكس على رصيد الحساب الجاري بينما الصادرات والتي في أكثر من 90 بالمائة تعود للمحروقات والتي يتحكم في سعرها خارج النظام لا يؤثر فيها سعر الصرف.

إن هذه النتائج جاءت متوافقة مع ما تنص عليه النظريات الاقتصادية التقليدية التي تشير إلى أنه توجد علاقة توازنية بين أسعار الصرف والعمليات الجارية في الأجل الطويل، وأن عملية التخفيض في إطار سياسة الصرف لا يمكنها تحقيق نتائج إيجابية في ظل عدم توفر شروط نجاحها. خاصة لدى الاقتصاديات النامية والنفطية التي تعتمد في صادراتها أساسا على المحروقات، وكذا الدول التي تعاني اختلالات هيكلية في اقتصادياتها. ويمكن أن نقف على ذلك من خلال ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة:

تتفق هذه الدراسة بشكل كبير مع الدراسات التي تجرى على الدول النامية والنفطية بشكل أساسي حيث يبرز ضعف العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية، المنظورة وغيرها، وهذا ما تم الوقوف عليه في دراسة Martin التي أجريت على نيجيريا والتي تعتبر دولة نفطية بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى الاختلالات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد وهذا ما تسبب في عدم فعالية سياسة سعر الصرف في تحقيق الأهداف المرجوة منها، بينما تختلف تماما مع تلك الدراسات التي أجريت على الدول المتقدمة، وأن المنطلقات النظرية للحصول نتائج إيجابية غير متوفرة.

وفي الأخير جاءت هذه الدراسة بنتائج تختلف وتتفق مع بعض الدراسات التي أجريت سابقا حول البحث في تلك العلاقة، وبالتالي فإن العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية تختلف من قطر لآخر ومن فترة زمنية لأخرى، لذلك فإن دراسة مثل هذه العلاقات شديدة الحساسية يتطلب البحث في عدة متغيرات أخرى شديدة الصلة بالموضوع، ولفترات طويلة، لتمكن من إعطاء نتائج أقرب للواقعية.

IV - الخلاصة :

ومن خلال النتائج يمكن أن نستخلص ما يلي:

1- من خلال نتائج الدراسة القياسية لا يمكن أن نقبل الفرضية H_0 القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وبالتالي، نقبل الفرضية H_1 أي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف والحساب الجاري للجزائر.

2- عملية تخفيض الدينار الجزائري لم تحقق النتائج المرجوة منها خاصة فيما يتعلق بتحسين رصيد الحساب الجاري، وهذا راجع لعدم توفر شروط نجاحها، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري تميز طيلة المرحلة بضعف الجهاز الإنتاجي، وعدم تنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات، إضافة إلى ضعف كبير في قطاع الخدمات.

3- إن أهم التغيرات التي طرأت على رصيد الحساب الجاري خلال فترة الدراسة لم تكن بسبب تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري، وإنما لعوامل أخرى أهمها تقلبات سعر النفط في السوق الدولية، وبالتالي فإنه ومن خلال الدراسة لم نتوصل إلى أثر جلي لسعر الصرف على الحساب الجاري، بينما تظهر صادرات المحروقات المؤثر والمحرك الرئيسي لاتجاه رصيد الحساب الجاري.

وتعكس هذه النتائج المتوصل إليها خلال فترة الدراسة الواقع الاقتصادي للجزائر طالما لم تغير السلطات النهج الاقتصادي الذي تم انتهاجه، وأن سياسة سعر الصرف تبقى ضعيفة الفعالية في تحقيق التوازنات الخارجية وفق النظريات الاقتصادية ما لم تتوفر شروط نجاحها.

توصيات الدراسة:

لطالما أثارت العلاقة بين سعر الصرف والتجارة نقاشا كبيرا بين الاقتصاديين، واستنادا إلى النظرية الاقتصادية التقليدية، فإن لسياسة سعر الصرف نتائج مهمة على التجارة وأن هذه الأداة (سعر الصرف) يمكنها القيام بوظائفها على أكمل وجه؛ وبذلك يمكن للاقتصاديين بلوغ الأهداف المسطرة من خلالها. كما وأن انقطاع الصلة بين أسعار الصرف والتجارة تعقد صنع السياسات وتضع عراقيل أمام تخفيض الاختلالات التي تحدث على مستوى التوازنات الاقتصادية للقطر.

وبذلك ومن خلال الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- في ظل الواقع الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري لا يمكن لسعر صرف الدينار الجزائري أن يشكل المتغير التعديلي الوحيد، بل من الضروري بذل جهود موازية، من حيث الإصلاحات الهيكلية لغرض رفع الصادرات خارج المحروقات، والحد من تنامي الواردات.
- العمل على تحقيق مرونة أكبر لقطاع الإنتاج للاستجابة للطلب الخارجي نتيجة للتغير في السعر، وذلك بتنشيط قطاع الإنتاج خارج المحروقات وتنويعه.
- لابد من التفكير في بدائل لحماية الاقتصاد من الصدمات الناجمة عن تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، والتي لا يمكن لسياسة الصرف معالجة الاختلالات الناجمة عنها في ظل الاقتصاد الريعي، كما أن اعتماد نظام سعر الصرف المدار يتطلب رصيد كافي من احتياطي الصرف للقدرة على حماية العملة من التقلبات المفاجئة.

- ملاحق:

الجدول (1): سعر الصرف والحساب الجاري وسعر البترول للجزائر 1990-2014 الوحدة: دينار/دولار، ح ج بمليار دولار

السنة	الحساب الجاري	سعر البترول/دولار	سعر الصرف	السنة	الحساب الجاري	سعر البترول/دولار	سعر الصرف
1986	-2,23	13	4,71	2002	4,37	24,3	79,68
1987	-2,04	17,7	4,84	2003	8,84	28,2	77,39
1988	-1,08	14,2	5,93	2004	11,11	36,0	72,06
1989	1,42	17,3	7,61	2005	21,18	50,6	73,35
1990	2,35	22,3	8,96	2006	28,95	61,0	72,64
1991	2,40	18,6	18,46	2007	30,54	69,1	69,36
1992	1,30	18,4	21,87	2008	34,45	94,4	64,56
1993	0,80	16,3	23,35	2009	0,40	61,0	72,63
1994	-1,84	15,5	36,05	2010	12,14	77,4	74,39
1995	-2,24	16,9	47,66	2011	19,70	107,5	72,85
1996	1,26	20,3	54,74	2012	11,91	109,5	75,55
1997	3,45	18,7	57,68	2013	1,16	105,9	79,38
1998	-0,91	12,3	58,74	2014	-9,29	96,2	80,56
1999	0,10	17,5	66,57	2015	-27,28	49,5	100,46
2000	8,85	27,6	75,25	2016	-26,22	40,8	109,47
2001	8,06	23,1	77,26	2017	-22,10	52,4	110,96
2002	4,37	24,3	79,68	2018	-16,69	70,7	116,62

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على - التقارير السنوية لبنك الجزائر

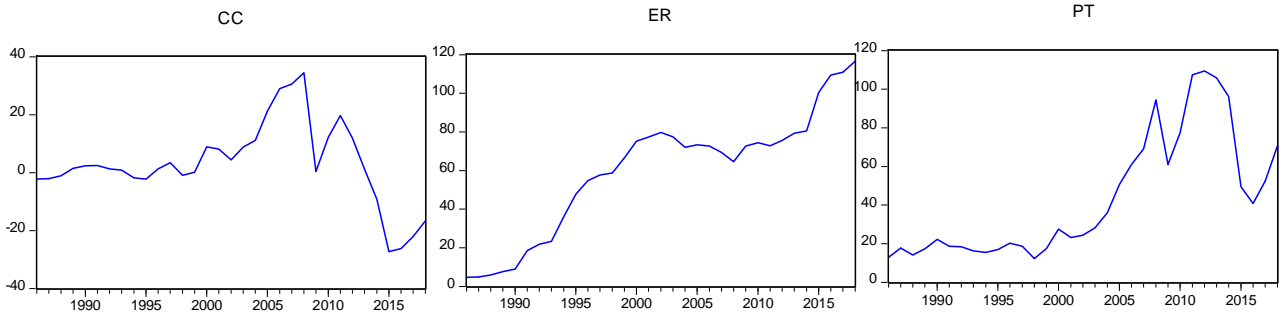
- تقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوابك

الجدول (2): نتائج اختبار جذر الوحدة (unit root test) للمتغيرات PT&CC&ER

Résulta Of test	اختبار PP		اختبار ADF		المتغيرات
	1 st Diff	Levels	1 st Diff	Levels	
CC ~ I(1)	5,42	1,61	5,42	1,53	None
	5,34	1,57	5,35	1,48	Constant
	5,49	1,52	5,41	1,52	Constant, Linear Trend
ER ~ I(1)	3,01	2,03	3,03	1,50	None
	3,91	0,51	3,96	0,76	Constant
	3,84	1,55	3,90	4,62	Constant, Linear Trend
PT ~ I(1)	4,71	0,19	4,76	0,19	None
	4,66	1,35	4,75	1,30	Constant
	4,54	2,03	4,65	5,57	Constant, Linear Trend

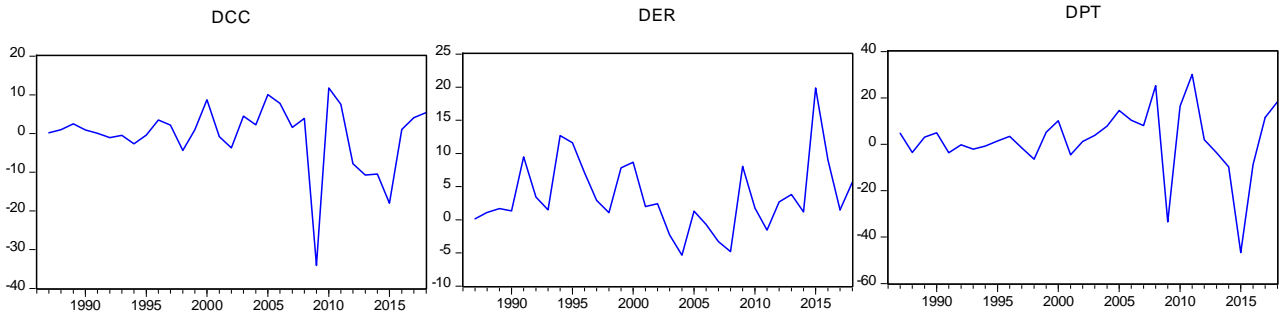
المصدر: تم إعداد الجدول استنادا إلى الجدول (01) ومخرجات البرنامج Eviews10

الشكل (1) السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة



المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

الشكل (2) السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند الفروق الأولى



المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

الجدول (3) نتائج اختبار الأثر (Trace)

Sample (adjusted): 1989 2018
Included observations: 30 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: DCC DER DPT
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.466043	38.65515	29.79707	0.0037
At most 1 *	0.291611	19.83196	15.49471	0.0104
At most 2 *	0.271162	9.489099	3.841466	0.0021

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.466043	18.82318	21.13162	0.1021
At most 1	0.291611	10.34286	14.26460	0.1904
At most 2 *	0.271162	9.489099	3.841466	0.0021

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

الجدول (4) نتائج تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك

Dependent Variable: DCC
Method: Least Squares
Sample (adjusted): 1987 2018
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.455587	1.205220	-2.037459	0.0508
DER	0.282499	0.209688	1.347233	0.1883
DPT	0.563334	0.078326	7.192134	0.0000
R-squared	0.697275	Mean dependent var		-0.451875
Adjusted R-squared	0.676397	S.D. dependent var		8.713312
S.E. of regression	4.956663	Akaike info criterion		6.128402
Sum squared resid	712.4866	Schwarz criterion		6.265815
Log likelihood	-95.05444	Hannan-Quinn criter.		6.173951
F-statistic	33.39823	Durbin-Watson stat		1.473658
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: تم إعداد الجدول اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 10

الجدول (5) نتائج اختبار العلاقة السببية لجوانجر

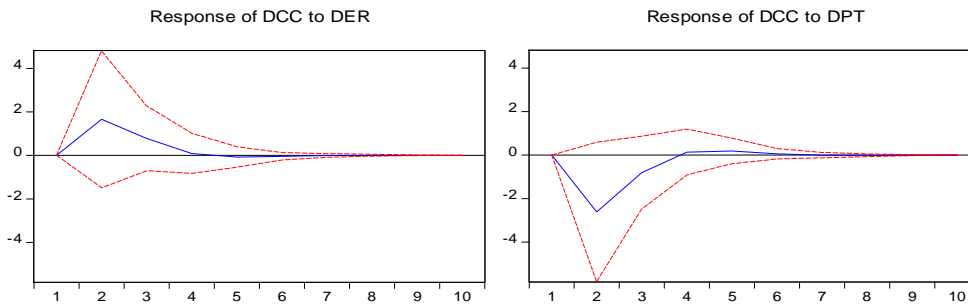
Sample: 1986 2018
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DER does not Granger Cause DCC	31	1.97474	0.1709
DCC does not Granger Cause DER		1.10242	0.3027
DPT does not Granger Cause DCC	31	5.02193	0.0331
DCC does not Granger Cause DPT		1.28348	0.2669
DPT does not Granger Cause DER	31	0.13551	0.7156
DER does not Granger Cause DPT		0.05747	0.8123

المصدر: تم إعداد الجدول اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 10

الشكل (3) استجابة الحساب الجاري لصدمات سعر الصرف وسعر البترول

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations ± 2 S.E.



المصدر: تم إعداد الجدول اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 10

- الإحالات والمراجع :

- 1 سامي خليل (1989)، النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ص 753
- 2 الطاهر لطرش (2007)، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 199
- 3 الصادق علي وآخرون (1997)، نظم وسياسات أسعار الصرف، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص 63
- 4 بربري محمد أمين (2011)، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غ م، جامعة الجزائر، ص 77
- 5 FAUGERE J-P et voisin. C (1994) le système financier et monétaire international, édition nathar, P80
- 6 هو إجراء رسمي تقني من طرف السلطات النقدية يتم من خلال تعديل سعر التعادل إلى المستوى الحقيقي، قصد التحكم في الصعوبات التجارية للبلد. لمزيد من الاطلاع راجع أمين صيد (2013)، سياسة الصرف كآلية لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية، لبنان، ص 164
- 7 تومي صالح (2004)، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، ص 295
- 8 Paul.R KRUGMAN et Mourice OBSTFELD, Economie internationale, 3ème Edit, Ouverture Eco, P353.
- 9 الطاهر لطرش (2007)، مرجع سبق ذكره، ص 242
- 10 لمزيد من الاطلاع راجع: مسعود مجيطة (2013)، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 23
- 11 عمر حميدات (2011)، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غ م، جامعة الجزائر، ص 32
- 12 Paul.R KRUGMAN et Mourice OBSTFELD, op-cit, P353.
- 13 نعمان سعيدي (2011)، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، الجزائر، ص 217.
- 14 آتيش جوش وأوما راما كريشنان (2006)، هل أوجه العجز في الحساب الجاري لها أهمية؟ مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر، ص 45
- 15 لمزيد من الاطلاع أنظر: وسام ملاك (2001)، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، بيروت لبنان، ص 82
- 16 نعمان سعيدي (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 187
- 17 عبد النبي حسن يوسف (بدون تاريخ)، تخفيض النقود بين عجز المدفوعات وعجز السياسات، إدارة الأعمال، جامعة حلوان ص 2
- 18 وسام ملاك (2001)، مرجع سبق ذكره، ص 90
- 19 نشرة صندوق النقد الدولي (2015)، أسعار الصرف لا تزال مؤثرة على الاقتصاد، تحليل آفاق الاقتصاد العالمي، سبتمبر ص 1
- 20 المرجع نفسه، ص 4
- 21 جعفري عمار (2013)، إشكالية اختيار نظام الصرف الملازم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 101
- 22 الهادي خالدي (1996)، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، الجزائر، دار هومة، ص 198.
- 23 عبد الوهاب زنقيله (2015)، أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري، دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2014، رسالة ماجستير غ م، جامعة ورقلة، ص 34
- 24 بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7 ص 36
- 25 نعمان سعيدي (2011)، مرجع سبق ذكره، ص 241-242
- 26 التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. طبع في نوفمبر 2014
- 27 المرجع نفسه، ص 79
- 28 تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات 2017، فيفري 2018.
- 29 التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018
- 30 خلف الله أحمد محمد عربي (2005)، اقتصاد قياسي متقدم، مطبعة جي تاون الخرطوم، السودان، ص 67

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

عبد الوهاب زنقيله، محمد ابراهيم مادي (2020)، أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري للجزائر خلال الفترة (1986-2018)، مجلة الباحث، المجلد 20 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 401-416.